



مركز أوسان
للإعلام وتحليل السلام

ورقة سياسات

قسم أوراق سياسات

حدود القوة في النزاعات الممتدة

ما الذي تكشفه الحرب الروسية الأوكرانية عن فرص السلام في اليمن؟

ورقة سياسات صادرة عن مركز أوسان للإعلام وتحليل السلام



بعض الجنود اليمنيين عادوا للوطن وآخرون ما زالوا يأملون بتحصيل نقودهم (مواقع التواصل)

Ref: Policy Paper No. 06/2026

تاريخ الإصدار

سبتمبر/أيلول 2026

القسم

أوراق سياسات

إعداد

مريم عمر

رئيسة مركز أوسان للإعلام وتحليل السلام

نوع الإصدار

ورقة سياسات

تعبّر هذه الورقة عن التحليل البحثي لمركز أوسان للإعلام وتحليل السلام.

الملخص التنفيذي

01

تُظهر الحرب الروسية الأوكرانية، مع دخولها عامها الخامس، أن التفوق العسكري والاقتصادي لا يتحول تلقائيًا إلى حسم سياسي عندما يحتفظ الطرف الأضعف بمؤسسات قادرة على الصمود، ودعم خارجي طويل الأمد، وأدوات تكيف عسكرية واقتصادية.

02

تقدم هذه التجربة لليمن تحذيرًا من الخلط بين جمود الجبهات واقترب السلام. فالهدنة التي بدأت في أبريل/نيسان 2022 خفضت العنف والخسائر المدنية بصورة ملموسة، لكن القضايا المتعلقة بالرواتب، والصادرات، والمؤسسات، والترتيبات الأمنية، وشكل العملية السياسية بقيت معلقة.

03

تري الورقة أن الخيار الأكثر واقعية هو تسوية تدريجية مترابطة: حزمة أولى اقتصادية وأمنية قابلة للتحقق، يعقبها انتقال محدد المواعيد إلى ترتيبات مؤسسية وسياسية أوسع. ويجب أن تكون كل مرحلة مشروطة بتنفيذ المرحلة السابقة، مع حوافز واضحة وعواقب محددة عند التعطيل.

04

توصي الورقة بإدخال الإيرادات والرواتب والصادرات في صلب التفاوض، وإنشاء آلية مستقلة لمراقبة وقف إطلاق النار، وربط الدعم الخارجي ببناء المؤسسات، وتحييد المنشآت الاقتصادية، وإطلاق مسار متدرج لإدارة تعدد التشكيلات المسلحة، مع إبقاء مكافحة التجنيد الخارجي ضمن ملف حماية المواطنين والهشاشة المؤسسية.

الفرضية المركزية

تنطلق الورقة من فرضية مفادها أن المشكلة المركزية في النزاعات الممتدة ليست نقص أدوات القوة، وإنما غياب الآلية السياسية القادرة على تحويل توازن القوة إلى التزامات متبادلة وقابلة للتنفيذ. وفي اليمن، يعني ذلك الانتقال من إدارة الهدوء النسبي إلى تصميم سلام يربط الأمن بالاقتصاد والمؤسسات، ويخفف الحوافز التي تدفع الأطراف إلى استئناف القتال.

الإشكالية والجمهور المستهدف

مع دخول الحرب الروسية الأوكرانية عامها الخامس، لم تتمكن روسيا من تحويل تفوقها البشري والاقتصادي والعسكري إلى انتصار يفرض شروطًا سياسية نهائية، كما لم تستطع أوكرانيا، رغم الدعم الغربي الواسع، استعادة جميع الأراضي التي فقدتها أو إنهاء الحرب بشروطها. تحولت المواجهة إلى اختبار طويل للقدرة على تعبئة الموارد، وتعويض الخسائر، والحفاظ على التحالفات، وتحمل الأعباء الاجتماعية والاقتصادية.

تستخدم هذه الورقة الحرب الروسية الأوكرانية بوصفها دراسة حالة لفهم حدود القوة في النزاعات الممتدة، ثم تستخلص منها دلالات عملية لمسار السلام في اليمن. والسؤال السياسي الرئيس هو: ما الترتيبات التي ينبغي أن تتبناها الحكومة اليمنية، والأمم المتحدة، والشركاء الإقليميون والدوليون لتحويل خفض التصعيد إلى تسوية قابلة للاستمرار؟

حدود المقارنة

الحرب في أوكرانيا مواجهة بين دولتين ترتبط بالسيادة والحدود والاحتلال، بينما يتسم النزاع اليمني بتعدد السلطات والقوى المسلحة والانقسام المؤسسي والتدخلات الإقليمية. لذلك لا تفترض الورقة تماثل النزاعين، وتقتصر المقارنة على أربع قضايا: حدود الحسم العسكري، وأثر الدعم الخارجي، ودور الاقتصاد، وأهمية الضمانات وآليات التحقق.

● أولاً

حين لا يتحول التفوق إلى حسم

القوة العسكرية أداة ضغط وليست صيغة سلام

تملك روسيا قاعدة سكانية واقتصادية وصناعية تفوق الإمكانيات الأوكرانية بدرجة كبيرة، وتحافظ بقدرة أعلى على إنتاج الذخائر وتنفيذ الضربات بعيدة المدى وتعويض جانب من خسائرها. ومع ذلك، لم يؤد هذا التفوق إلى إنهاء الدولة الأوكرانية أو كسر إرادتها السياسية. وقد ساعدت التعبئة الداخلية، والمساعدات الغربية، والابتكار في استخدام الطائرات المسيّرة والعمليات غير المتناظرة، أوكرانيا على منع الانهيار ورفع كلفة التقدم الروسي.

تكشف هذه النتيجة فرقاً جوهرياً بين القدرة على مواصلة الحرب والقدرة على إنهاؤها. يستطيع الطرف الأقوى توسيع الضغط واحتلال أراضٍ وإضعاف البنية التحتية، لكنه يحتاج إلى تسوية سياسية تحظى بحد أدنى من القبول والضمانات حتى تتحول المكاسب العسكرية إلى استقرار. وحين يحتفظ الطرف الأضعف بمؤسسات فاعلة ودعم خارجي، يصبح التفوق وسيلة لاستدامة الضغط أكثر منه طريقاً مضموناً إلى السلام.

حين لا يتحول التفوق إلى حسم

الدعم الخارجي يمنع الهزيمة وقد يؤجل التسوية

كان الدعم العسكري والمالي الغربي، وفي مقدمته الدعم الأوروبي، حاسماً في بقاء أوكرانيا قادرة على القتال وإدارة الدولة. ووفق بيانات مجلس الاتحاد الأوروبي، بلغ إجمالي دعم الاتحاد ودوله الأعضاء لأوكرانيا 216.7 مليار يورو، منها 77 مليار يورو دعماً عسكرياً، فيما أقر في أبريل/نيسان 2026 قرض بقيمة 90 مليار يورو لتغطية الاحتياجات الدفاعية والموازنية خلال عامي 2026 و2027.^[1] وفي المقابل، اعتمدت روسيا بدرجة أكبر على مواردها الذاتية وإعادة توجيه الاقتصاد والتجارة والتعاون مع شركاء خارجيين.

لا يعني ذلك أن الدعم الخارجي يطيل النزاع بالضرورة؛ فقد يكون ضرورياً لمنع انهيار دولة أو ردع توسع الطرف الأقوى. الخطر يظهر عندما ينفصل الدعم عن تصور سياسي واضح لنهاية الحرب. عندها يصبح الهدف الحفاظ على توازن ميداني لا يملك أي طرف فيه القدرة على الحسم، من دون بناء مسار يحول هذا التوازن إلى تفاوض منظم.

الاقتصاد جزء من ميزان الحرب وشروط السلام

أصبحت الطاقة وسلاسل الإمداد والإنفاق العام والعقوبات والبنية التحتية أدوات مباشرة في الحرب. حافظت روسيا على قدرة تمويلية معتبرة، بينما تعتمد أوكرانيا على المساعدات الخارجية لتمويل جانب مهم من احتياجات الدولة وإصلاح أضرار شبكات الطاقة والمنشآت المدنية. ويقود ذلك إلى استنتاج سياسي واضح: الاتفاقات الأمنية لا تصمد فوق اقتصاد منهار. فالدولة التي تعجز عن دفع الرواتب أو تمويل الخدمات أو حماية الموارد تصبح أقل قدرة على تنفيذ التزامات السلام وأكثر عرضة لعودة الفاعلين المسلحين إلى استخدام القوة للحصول على الموارد والنفوذ.

الدلالة لليمين: استمرار توازن الردع لا يساوي اقتراب التسوية؛ فالقوة تستطيع منع الهزيمة أو توسيع الضغط، لكنها تحتاج إلى مؤسسات واقتصاد وضمانات حتى تتحول إلى استقرار سياسي قابل للاستمرار.



الدلالات العملية لمسار السلام في اليمن

جمود الجبهات لا يساوي نضج التسوية

أدت الهدنة التي دخلت حيز التنفيذ في 2 أبريل/نيسان 2022 إلى انخفاض كبير في العنف والخسائر المدنية، ووصفتها الأمم المتحدة بأنها أطول فترة من الهدوء النسبي منذ بدء الحرب. ورغم انتهاء أجلها الرسمي في أكتوبر/تشرين الأول 2022، بقي الوضع العسكري العام أكثر استقرارًا مقارنة بالسنوات السابقة.^[2] لكن هذا الهدوء لم يتحول إلى اتفاق نهائي بشأن وقف إطلاق النار، أو الرواتب، أو استئناف الصادرات، أو المؤسسات، أو الترتيبات الأمنية، أو شكل العملية السياسية.

وفي ديسمبر/كانون الأول 2023، أعلنت الأمم المتحدة التزام الأطراف بمجموعة تدابير تشمل وقفًا شاملًا لإطلاق النار، ودفع رواتب القطاع العام، واستئناف صادرات النفط، وفتح الطرق، وتخفيف القيود على مطار صنعاء وميناء الحديدة، تمهيدًا لخريطة طريق أممية.^[3] غير أن تعثر التنفيذ يوضح أن خفض العنف لا يكفي وحده. ينبغي تقييم مسار السلام بمدى تقدمه في الملفات الجوهرية، لا بعدد الأشهر التي تمر من دون معارك واسعة.

الدعم الخارجي يحتاج إلى غاية سياسية مشتركة

ساهم الدعم الخارجي للأطراف اليمنية في منع انهيارها وتغيير موازين القوة خلال مراحل مختلفة، لكنه لم ينتج إطارًا وطنيًا مستقرًا. كما أن تعدد الأولويات بين الشركاء الإقليميين والدوليين أسهم في نشوء هياكل أمنية وسياسية واقتصادية متوازية يصعب دمجها داخل تسوية واحدة.

لا تدعو هذه الخلاصة إلى وقف الدعم بصورة مفاجئة، وإنما إلى إعادة تعريف معيار نجاحه. ينبغي أن يقاس الدعم بمدى تعزيزه مؤسسات عامة قابلة للمساءلة، وتحسينه قدرة الدولة على تقديم الخدمات، ومساندته ترتيبات أمنية مشتركة. أما المساندة التي تثبت مراكز نفوذ منفصلة من دون خريطة سياسية مشتركة، فقد تحافظ على الردع لكنها ترفع كلفة الوصول إلى مؤسسات دولة فاعلة.

الاقتصاد والضمانات في صلب التسوية

الموارد السيادية في قلب الاتفاق لا على هامشه

أدى توقف صادرات النفط والانقسام المالي وتراجع الإيرادات إلى إضعاف قدرة الحكومة اليمنية على دفع الرواتب وتمويل الخدمات. ويشير البنك الدولي إلى أن الاقتصاد اليمني انكمش مجدداً في 2025، مع استمرار توقف صادرات النفط، وتراجع الإيرادات، وضيق الحيز المالي، وتأثر الرواتب والخدمات الأساسية. [4] كما تؤكد تقاريره أن الانقسام إلى منطقتين اقتصاديتين بمؤسسات وسلطات نقدية وأسعار صرف منفصلة يقوض القدرة على صنع السياسات بصورة منسقة. [5]

لذلك ينبغي ألا يعامل الاقتصاد كمكلف إنساني جانبي أو كإجراء مؤقت لبناء الثقة. المطلوب إطار ملزم يحدد إدارة عائدات النفط والغاز والجمارك والضرائب، وآلية دفع الرواتب، ودور البنك المركزي، وضمان استمرار الصادرات وحماية المنشآت. إدخال هذه القضايا في صلب التسوية يقلل الحوافز الاقتصادية للحرب ويمنح المؤسسات القدرة على تنفيذ الاتفاق.

الضمانات وآليات التحقق أهم من إعلان وقف النار

تخشى الأطراف في النزاعات الممتدة أن يستخدم الخصم وقف القتال لإعادة التسلح أو تحسين التموضع. ولا يمكن تجاوز هذا الخوف ببيانات سياسية عامة. تحتاج التسوية إلى آلية تحقق مستقلة، وخطوط اتصال لاحتواء الحوادث، وجدول واضح للترتيبات العسكرية، وقواعد للتعامل مع الأسلحة الثقيلة والمواقع الحساسة، وضمانات إقليمية ودولية محددة المسؤوليات.

ينبغي أن تكون الإجراءات متبادلة ومتدرجة وقابلة للقياس. فمطالبة طرف بتسليم أدوات القوة دفعة واحدة، من دون ضمانات سياسية وأمنية موازية، تقلل احتمالات القبول. وفي المقابل، يسمح تأجيل الملف العسكري إلى أجل غير محدد ببقاء هياكل الحرب جاهزة للعودة إلى المواجهة.

الحماية من التجنيد العابر للحدود

استغلال البطالة وضعف الرقابة على التوظيف والهجرة في استقطاب مقاتلين أجانب يمثل أثراً من آثار هشاشة الدولة. وفي اليمن ينبغي معالجة هذه المخاطر ضمن سياسة حماية المواطنين: تنظيم وكالات التوظيف، والتحقق من العقود الخارجية، وتعزيز التعاون القنصلي، وتوفير مسارات للإبلاغ والمساعدة القانونية. ويظل هذا الملف مسانداً للحجة الرئيسية للورقة، لا محوًراً بديلاً عنها.

ثالثاً

خيارات السياسة

تقارن الورقة بين ثلاثة مسارات وفق خمسة معايير: القابلية السياسية، وقابلية التنفيذ، والأثر الإنساني والاقتصادي، وخطر الانهيار، والقدرة على الانتقال إلى تسوية نهائية

الرقم	الخيار	التقييم وفق المعايير	المزايا	المخاطر	الحكم
1	إدارة التهدة القائمة	قابلية عالية مؤقتًا؛ أثر اقتصادي محدود؛ خطر انهيار مرتفع على المدى المتوسط.	تخفيض خطر الانفجار الفوري.	ترسخ الانقسام وتسمح بإعادة التسليح.	إجراء مؤقت لا سياسة سلام.
2	تسوية تدريجية مترابطة	قابلية متوسطة إلى مرتفعة؛ تنفيذ مرحلي؛ أثر إنساني سريع؛ خطر الانهيار قابل للإدارة.	تختبر الالتزام وتبني الثقة.	قد تتحول إلى عملية مفتوحة إذا غابت الشروط والمواعيد.	الخيار الموصى به.
3	اتفاق شامل دفعة واحدة	قابلية سياسية منخفضة حاليًا؛ أثر محتمل كبير؛ خطر تعثر الصفقة مرتفع.	يوفر رؤية نهائية واضحة.	قد ينهار بسبب خلاف واحد أو نقص التوافق الإقليمي.	هدف نهائي لا مدخل فوري.

الخيار الموصى به

تسوية تدريجية مشروطة ضمن أفق شامل. توصي الورقة بالخيار الثاني، على أن يختلف عن المسارات التدريجية المفتوحة التي تسمح لكل طرف بانتقاء ما يفيد ثم تعطيل بقية العملية. تبدأ الحزمة الأولى بوقف مراقب لإطلاق النار، وآلية مؤقتة للإيرادات والرواتب، وتهيئة استئناف الصادرات واستخداماتها وفق ترتيبات متفق عليها، وحماية الموانئ والمنشآت، وإجراءات إنسانية تشمل الطرق والمحتجزين. ولا يبدأ الانتقال إلى الحزمة التالية إلا بعد تحقق مستقل من التنفيذ.

توصيات السياسات وخريطة التنفيذ

الخيار الموصى به وتوصيات السياسات

يتطلب هذا الخيار أدوات لمنع التعطيل: تعليق الحوافز الاقتصادية عند الإخلال، وربط الدعم والتمويل بمؤشرات أداء، ونشر تقارير علنية تحدد المسؤولية عن الانتهاكات، واستخدام عقوبات محددة ومتناسبة ضد الأفراد أو الكيانات المعرّقة، مع إبقاء قنوات التصحيح والتفاوض مفتوحة. والهدف النهائي المعلن هو تسوية سياسية شاملة تحدد شكل الدولة ومؤسساتها، لا إدارة التجزئة بصورة دائمة.

● رابعاً

توصيات السياسات وخريطة التنفيذ

ترتب التوصيات بحسب الأولوية الزمنية، مع تحديد الجهة القائمة والشركاء وآلية القياس، حتى تكون قابلة للاستخدام في صنع القرار.

الإطار الزمني	الشركاء	الجهة القائمة	الإجراء
0-6 أشهر	الأمم المتحدة، البنك الدولي، الشركاء الإقليميون	الأطراف الاقتصادية والحكومة	اتفاق مؤقت وشفاف لجمع الإيرادات السيادية وتخصيصها للرواتب والخدمات، مع تدقيق مستقل ونشر بيانات دورية.
0-6 أشهر	الأطراف اليمنية، الدول الضامنة	الأمم المتحدة	إنشاء آلية مستقلة لمراقبة وقف إطلاق النار والتحقق الميداني وإدارة خطوط اتصال عاجلة ونشر تقارير دورية.
0-6 أشهر	الحكومة والأطراف المحلية	الأمم المتحدة والدول الضامنة	تفاهم يحظر استهداف منشآت النفط والغاز والموانئ والطاقة، مع تحديد الانتهاكات والعواقب.
0-12 شهراً	الحكومة، المؤسسات المالية الدولية	المانحون والشركاء الإقليميون	ربط المساعدات الاقتصادية والأمنية بمؤشرات بناء المؤسسات وتوحيد الوظائف العامة، وتجنب تمويل هياكل موازية جديدة.

خريطة التنفيذ ومؤشرات النجاح

خريطة التنفيذ

الإطار الزمني	الشركاء	الجهة القائمة	الإجراء
18-6 شهرًا	الأمم المتحدة والدول الضامنة	الأطراف اليمنية	إطلاق مسار لإدارة تعدد التشكيلات المسلحة يبدأ بتجميد التحركات الهجومية وتنظيم الأسلحة الثقيلة وإنشاء هياكل تنسيق مشتركة.
مستمر	المجتمع المدني والمانحون	الأمم المتحدة والحكومة	اعتماد مؤشرات علنية لقياس السلام: الانتهاكات، انتظام الرواتب، فتح الطرق، الصادرات، إطلاق المحتجزين، وتوحيد وظائف مؤسسية محددة.
12-0 شهرًا	السفارات والمنظمات الحقوقية	الحكومة اليمنية	إنشاء آلية وطنية لحماية المواطنين من التجنيد العابر للحدود، تشمل تنظيم الوسطاء والتحقق من العقود ودعم الأسر.

مؤشرات النجاح والفشل

مؤشرات الفشل

أما بقاء هذه الملفات رهينة تفاوض مفتوح، مع استمرار إعادة التسلح وتعدد مراكز القرار، فيشير إلى تحول المسار إلى إدارة جديدة للجمود بدلاً من بناء السلام.

مؤشرات النجاح

تنجح التسوية التدريجية إذا أنتجت خلال الأشهر الستة الأولى انخفاضاً قابلاً للتحقق في الانتهاكات، وانتظاماً أفضل للرواتب، واستمراراً للصادرات أو بدائل تمويلية متفقاً عليها، وتقدماً في فتح الطرق وإطلاق المحتجزين.

الخاتمة

تكشف الحرب الروسية الأوكرانية أن التفوق العسكري يمكن أن يمنح صاحبه المبادرة والقدرة على الإيذاء، لكنه لا يضمن إنتاج نظام سياسي مستقر أو تسوية يقبلها الخصم. كما أن الدعم الخارجي قد يمنع الهزيمة ويحمي الدولة، لكنه لا يصنع السلام ما لم يرتبط بتصوير واضح لنهاية النزاع. وفي الحروب الممتدة، يصبح الاقتصاد والمؤسسات والضمانات الأمنية عناصر في ميزان القوة بقدر ما هي مكونات لأي اتفاق مستقبلي.

بالنسبة إلى اليمن، يعني ذلك أن انخفاض القتال لا ينبغي أن يتحول إلى غاية مكتفية بذاتها. استمرار الهدوء النسبي من دون معالجة الموارد والرواتب والمؤسسات والسلاح سيحافظ على وضع قابل للانفجار، ويجعل كل أزمة اقتصادية أو تحول إقليمي فرصة للعودة إلى المواجهة. المسار الأكثر واقعية هو تسوية تدريجية مشروطة، تتحرك وفق مراحل قابلة للقياس، وتحمي الاقتصاد، وتبني آليات تحقق، وتضع الدعم الخارجي في خدمة مؤسسات عامة قابلة للمساءلة.

“

السلام المستدام لا يتطلب اختفاء الخلاف بين الأطراف، بل تغيير الوسائل التي تدير بها هذا الخلاف. وحين تصبح المؤسسات والضمانات والمصالح الاقتصادية المشتركة أكثر قيمة من المكاسب المحتملة للحرب، يمكن للتهدة أن تتحول من استراحة بين جولتين إلى بداية نظام سياسي أكثر استقرارًا.

المراجع الأساسية

- 1 مجلس الاتحاد الأوروبي، الدعم المالي والعسكري والتضامن مع أوكرانيا، تحديثات يونيو/حزيران وسبتمبر/أيلول 2026.
<https://www.consilium.europa.eu/en/policies/eu-solidarity-ukraine/>
- 2 الأمم المتحدة، بيان المبعوث الخاص بشأن هدنة اليمن، 1 أبريل/نيسان 2022.
<https://www.un.org/sg/en/content/sg/notes-correspondents/2022-04-01/note-correspondents-press-statement-the-un-special-envoy-for-yemen-hans-grundberg-two-month-truce>
- 3 مكتب المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى اليمن، تحديث جهود خريطة الطريق، 23 ديسمبر/كانون الأول 2023.
<https://osesgy.unmissions.org/en/news/update-efforts-secure-un-roadmap-end-war-yemen>
- 4 البنك الدولي، المرصد الاقتصادي لليمن: مواجهة التيار، مايو/أيار 2026.
<https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/099630405192627146>
- 5 البنك الدولي، الانقسام الاقتصادي والصدمات الخارجية يعرقلان التعافي، يونيو/حزيران 2025.
<https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2025/06/02/economic-fragmentation-and-external-shocks-hamper-yemen-s-recovery-path>
- 6 مكتب المبعوث الخاص، بيان ختام زيارة صنعاء، 3 مايو/أيار 2023.
<https://osesgy.unmissions.org/en/speeches-and-statements/special-envoy-statement-press-conclusion-sanaa-visit>
- 7 مكتب المبعوث الخاص، تقرير الحوار السياسي بشأن خريطة الطريق، أكتوبر/تشرين الأول 2024.
<https://osesgy.unmissions.org/en/node/15802>
- 8 البنك الدولي، روسيا.
<https://www.worldbank.org/ext/en/country/russia>
- 9 البنك الدولي، أوكرانيا.
<https://www.worldbank.org/ext/en/country/ukraine>
- 10 مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، تقارير أوكرانيا.
<https://ukraine.ohchr.org/en/reports>



مركز أوسان للإعلام وتحليل السلام

Osan Center for Media and Peace Analysis

للتواصل مع المركز ومتابعة أحدث الأوراق والتحليلات والفرص والإعلانات، يمكنكم الوصول إلى منصتنا الرسمية عبر البيانات التالية.



الموقع الإلكتروني
osancn.com



واتساب التواصل
+967 730 241 252



البريد الإلكتروني الرسمي
info@osancn.com



بريد بديل
osancen@gmail.com

تابع مركز أوسان

تابع منصتنا الرسمية للاطلاع على أحدث المواد والفرص والإعلانات



X
@osancnn



Facebook
Osan Center



Instagram
@osancnn



WhatsApp
Channel